



الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

الدورة الاستثنائية الثانية عشرة
(٢٠-٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السابعة والستون

الملحق رقم ٢٥



الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السابعة والستون
الملحق رقم ٢٥

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي الدورة الاستثنائية الثانية عشرة

(نيروبي، ٢٠-٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٢

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0252-2101

المحتويات

الصفحة

١	مقدمة
١	أولا - افتتاح الدورة
٢	ثانيا - تنظيم العمل
٢	ألف - الحضور
٤	باء - انتخاب أعضاء المكتب
٤	جيم - وثائق تفويض الممثلين
٤	دال - جدول الأعمال
٥	هاء - تنظيم عمل الدورة
٦	واو - بيان السياسة العامة من المدير التنفيذي
٦	زاي - مشاورات الوزارية
٦	حاء - تقرير اللجنة الجامعة
٦	ثالثا - المسائل التي تتطلب اهتماماً خاصاً من الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٦	ألف - البيان الوزاري بمناسبة الذكرى الأربعين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
٧	باء - الحوكمة الدولية لشؤون البيئة
٧	جيم - موجز الرئيس للمناقشات الوزارية
٧	رابعا - اعتماد المقررات
٨	خامسا - القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية
٨	سادسا - مسائل أخرى
٨	سابعا - اعتماد المحضر

٨	ثامنا - اختتام الدورة
---	-----------------------------

المرفقات

٩	الأول - المقررات التي اتخذها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثانية عشرة
---	--

	الثاني - موجز الرئيس للمناقشات التي أجراها الوزراء ورؤساء الوفود خلال الدورة الاستثنائية الثانية
--	--

٢٦	عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي
----	---

مقدمة

١ - عقدت الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في نيروبي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢. وعُقدت الدورة عملاً بالفرع الأول من مقرر مجلس الإدارة ١٧/٢٦ والفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ بشأن خطة المؤتمرات، ووفقاً للمادتين ٥ و ٦ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة.

أولاً - افتتاح الدورة

- ٢ - افتتح ممثل الأمانة الذي عمل رئيساً للمراسم، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة في الساعة ١٠/٣٥ صباح يوم الاثنين ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢.
- ٣ - وبدأت أعمال الدورة بعرض من أداء مجموعة أطفال من عدد من المدارس الكينية بعنوان "لدينا حلم"، وهي أغنية كتبتها فرقة أبا السويدية عام ١٩٧٢، وهي السنة التي تأسس فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- ٤ - وأدلى ببيانات افتتاحية كل من السيدة غراسيلا موسليرا، وزيرة الإسكان وتخطيط الأراضي والبيئة في أوروغواي ورئيسة مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بالنيابة، والسيدة أمينة محمد، نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالنيابة عن السيد بان كي - مون الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيد جوان كلوس، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)؛ والسيدة سالي وورك زويدي، مدير عام مكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛ والسيد هنري جومبو، وزير التنمية المستدامة والغابات والبيئة في الكونغو، بالنيابة عن السيد دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو الذي لم يتمكن من حضور الدورة؛ والسيد أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والسيد مواي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا^(١).

(١) يرد سرد أوفى لمناقشات مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثانية عشرة، بما في ذلك ملخصات البيانات الافتتاحية والبيانات العامة ومداولات المجلس/المنتدى بشأن القضايا الجوهرية المعروضة عليه، في محضر أعمال الدورة (UNEP/GCSS.XII/14).

ثانياً - تنظيم العمل

ألف - الحضور

٥ - كانت الدول التالية الأعضاء في مجلس الإدارة ممثلة في الدورة: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وإكوادور، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبولندا، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجورجيا، ورومانيا، وزامبيا، والسنغال، والسودان، وسويسرا، وشيلي، والصين، وفرنسا، وفيجي، وكندا، وكوبا، وكولومبيا، والكونغو، وكينيا، وليبيريا، وماليزيا، ومصر، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريشيوس، وموزامبيق، والنرويج، ونيجيريا، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

٦ - ومثلت مراقبين في الاجتماع الدول التالية غير الأعضاء في مجلس الإدارة ولكنها أعضاء في الأمم المتحدة أو أعضاء في وكالة متخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية: إثيوبيا، وأرمينيا، وإريتريا، وأفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، وأنغولا، وأوزبكستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وبابوا غينيا الجديدة، والبرتغال، وبلغاريا، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتركيا، وتشاد، وتونس، وجامايكا، والجزائر، وجزر سليمان، وجزر القمر، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مولدوفا، و جنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، والدانمرك، ودومينيكا، والرأس الأخضر، ورواندا، وزمبابوي، وساموا، وسانت لوسيا، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسويد، وسيراليون، وسيشيل، وصربيا، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغامبيا، وغانا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وفانواتو، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكاميرون، والكرسي الرسولي، وكمبوديا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، والكويت، وليبيا، ومالي، والمغرب، ومنغوليا، وموناكو، وناميبيا، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهايي، وهندوراس، واليمن، واليونان.

٧ - وحضرت فلسطين أيضاً الاجتماع بصفة مراقب.

٨ - وحضر الاجتماع ممثلون لهيئات الأمم المتحدة ووحدات الأمانة وأمانات الاتفاقيات التالية: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأمانة اتفاق حفظ الطيور المائية الأفريقية الأوروبية الآسيوية، وأمانة اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، وخاصة بوصفها موئلاً لطيور الماء، والشراكة الدولية في إدارة النظم الإيكولوجية، وأمانة اتفاق حفظ الوطواط الأوروبي، وأمانة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وأمانة اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، وأمانة اتفاقية ستكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، وأمانة اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، وأمانة الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، وأمانة اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر ولا سيما في أفريقيا.

٩ - وحضر الاجتماع ممثلون للوكالات المتخصصة التالية: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

١٠ - وحضر الاجتماع ممثلون للمنظمات الحكومية الدولية التالية: مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ، ومصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، وأمانة الكومنولث، والجماعة الاقتصادية لمفوضية دول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، ومرفق البيئة العالمية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة الدولية للهجرة، والوكالة الدولية المعنية بالطاقة المتجددة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، وجامعة الدول العربية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، البنك الدولي.

١١ - وعلاوة على ذلك حضر الاجتماع عدد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بصفة مراقب.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

١٢ - انتهت فترة ولاية هنغاريا كعضو في مجلس الإدارة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وبما أن ممثل هنغاريا كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة، فإن مقعد مجموعة دول أوروبا الشرقية في المكتب أصبح شاغراً اعتباراً من ذلك التاريخ. وتبعاً لذلك، فقد انتخب المجلس/المنتدى في الجلسة الافتتاحية للدورة الاستثنائية، المعقودة في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، السيد لازلو بوريللي (رومانيا) نائباً للرئيس، عملاً بأحكام المادتين ١٨ و ١٩ من نظامه الداخلي.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ انتخابهما في الدورة السادسة والعشرين للمجلس/المنتدى، شغل منصباً السيدة روزا أغويلار ريفيرو (إسبانيا)، رئيسة المكتب والسيدة ليانا براتاسيدا (إندونيسيا)، نائبة رئيسة المكتب. وتبعاً لذلك رشحت مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى السيد فريدريكو راموس دي آرماس (إسبانيا) رئيساً للمكتب ورشحت مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ السيد دانا أ. كارتاكوسوما (إندونيسيا) نائباً للرئيس لإكمال فترتي كل من السيدة ريفيرو والسيدة براتاسيدا.

١٤ - وتم انتخاب المرشحين الثلاثة أعضاء في المكتب بالتزكية، وسيعملون بهذه الصفة حتى انعقاد الدورة العادية السابعة والعشرين للمجلس/المنتدى في عام ٢٠١٣.

جيم - وثائق تفويض الممثلين

١٥ - وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٧، من النظام الداخلي، فحص المكتب وثائق تفويض الممثلين الذين حضروا الدورة. وحضر الدورة ٥٣ ممثلاً من أصل الدول الأعضاء الـ ٥٧^(٢) (ووجد المكتب أن وثائقهم المقدمة صحيحة حسب الأصول. ورفع المكتب تقريراً بذلك إلى المجلس/المنتدى الذي اعتمد تقرير المكتب في الجلسة العامة السابعة، المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢).

دال - جدول الأعمال

١٦ - أقر المجلس/المنتدى، في جلسته العامة الأولى المعقودة صباح يوم الاثنين، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، جدول الأعمال التالي للدورة، وذلك على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/GCSS.XII/1):

(٢) ظل مقعد العضو الثامن والأربعين في المجلس/المنتدى شاغراً حتى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢.

- ١ - افتتاح الدورة.
- ٢ - تنظيم العمل:
- (أ) إقرار جدول الأعمال؛
- (ب) انتخاب أعضاء المكتب؛
- (ج) تنظيم العمل.
- ٣ - وثائق تفويض الممثلين.
- ٤ - القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية.
- ٥ - المسائل الأخرى.
- ٦ - اعتماد التقرير.
- ٧ - اختتام الدورة.

هاء - تنظيم عمل الدورة

- ١٧ - نظر المجلس/المنتدى في جلسته العامة الأولى في تنظيم عمل الدورة ووافق عليه في ضوء التوصيات الواردة في جدول الأعمال المشروع (UNEP/GCSS.XII/1/Add.1/Rev.1).
- ١٨ - وعملاً بإحدى التوصيات، تقرر أن يعقد المجلس/المنتدى مشاورات وزارية ابتداء من بعد ظهر يوم الاثنين ٢٠ شباط/فبراير وحتى صباح يوم الأربعاء ٢٢ شباط/فبراير، في إطار البند ٤ من جدول الأعمال (القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية). وسيكون الموضوع الرئيسي الذي تتركز عليه هذه المشاورات هو "جدول أعمال البيئة في عالم متغير: من ستكهولم (١٩٧٢) إلى ريو (٢٠١٢)" مع ثلاثة موضوعات فرعية عن "التغير البيئي والاستجابات العالمية في ٢٠١٢"، و "الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر" و "الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة". وسوف تختتم المشاورات بمناقشات عن موضوع "ريو+٢٠ وما بعدها: الاستجابة للتحديات". واتفق على أن تتألف المشاورات الوزارية من مزيج من الجلسات العامة ومناقشات الأفرقة ومناقشات الموائد المستديرة الوزارية.
- ١٩ - وقرر المجلس/المنتدى أيضاً إنشاء لجنة جامعة يرأسها السيد لازلو بوريلي (رومانيا) لتنظر في البندين ٤ و ٥ من جدول الأعمال. وقرر المجلس أيضاً إنشاء مجموعة أصدقاء الرئيس.

٢٠ - واتفق كذلك على أن ينظر المجلس/المنتدى في البند ٣ من جدول الأعمال (وثائق تفويض الممثلين) والبند ٦ (اعتماد التقرير) والبند ٧ (اختتام الدورة) خلال الجلسة العامة التي ستعقد بعد ظهر يوم الأربعاء ٢٢ شباط/فبراير.

٢١ - واتفق المجلس/المنتدى على أن تجرى الدورة رسمياً دون نسخ ورقية، حيث تتاح الوثائق إلكترونياً وبأعداد محدودة من النسخ الورقية.

واو - بيان السياسة العامة من المدير التنفيذي

٢٢ - ألقى المدير التنفيذي، في الجلسة العامة الأولى، بيانه بشأن السياسة العامة^(١).

زاي - المشاورات الوزارية

٢٣ - نظر الممثلون، أثناء المشاورات الوزارية المعقودة في الفترة من بعد ظهر يوم ٢٠ شباط/فبراير وحتى صباح يوم ٢٢ شباط/فبراير، في موضوعين تحت العنوان الجامع "جدول أعمال البيئة في عالم متغير: من ستكهولم (١٩٧٢) إلى ريو (٢٠١٢)". والموضوعان المذكوران هما "الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر" و "الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة". وشارك الوزراء أيضاً في مناقشات أدارها منسق تناولت موضوع "ريو+٢٠ وما بعده: الاستجابة للتحديات".

حاء - تقرير اللجنة الجامعة

٢٤ - عقدت اللجنة الجامعة أربع جلسات، خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، للنظر في بنود جدول الأعمال الحالية إليها. وفي الجلسة العامة السادسة، المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير، أحاط المجلس/المنتدى علماً بتقرير اللجنة الجامعة (UNEP/GCSS.XII/14)، المرفق الثاني).

ثالثاً - المسائل التي تتطلب اهتماماً خاصاً من الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ألف - البيان الوزاري بمناسبة الذكرى الأربعين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢٥ - اعتمد مجلس الإدارة، في مقرره د-١٢/٨، بياناً هنا فيه الوزراء ورؤساء الوفود برنامج الأمم المتحدة للبيئة على نجاحاته ومشاريعه الفعالة، فضلاً عن التقدم الذي أحرزه في غضون السنوات الأربعين الماضية، ورحبوا بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المرتقب

باعتباره فرصة فريدة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في سياق التنمية المستدامة وأعلنوا عن التزامهم بالعمل على إنجاح المؤتمر.

باء - الحوكمة الدولية لشؤون البيئة

٢٦ - دعا مجلس الإدارة، في مقرره د أ-١٢/٣، الجمعية العامة إلى استكشاف إمكانية وضع إطار لبناء القدرات على مستوى المنظومة لتنفيذ خطة بآلي الاستراتيجية وإمكانية وضع استراتيجية على مستوى المنظومة بشأن البيئة.

جيم - موجز الرئيس للمناقشات الوزارية

٢٧ - عرض رئيس المجلس/المنتدى، في الجلسة العامة السادسة، المعقودة بعد ظهر الأربعاء، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، مشروع موجز للآراء التي طُرحت أثناء المشاورات الوزارية حول كل موضوع من المواضيع التي تناولها الوزراء ورؤساء الوفود في مناقشتهم. ويرد موجز الرئيس في المرفق الثاني لهذا التقرير. ويمثل الموجز صورة للحوار التفاعلي الذي جرى وللأفكار التي طُرحت ونُوقشت أكثر من كونه صورة توافقية لآراء المشاركين؛ وهو بالتالي لا يمكن اعتباره نصاً تم التفاوض عليه.

رابعاً - اعتماد المقررات

٢٨ - اعتمد المجلس/المنتدى في جلسته العامة السادسة المقررات التالية:

رقم المقرر	العنوان
د أ-١٢/١	المساءلة والترتيبات المالية والإدارية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يوفر لها البرنامج الأمانة أو يؤدي لها مهام الأمانة
د أ-١٢/٢	تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الإدارة البيئية
د أ-١٢/٣	الحوكمة الدولية لشؤون البيئة
د أ-١٢/٤	العملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات
د أ-١٢/٥	تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات
د أ-١٢/٦	حالة البيئة في العالم

د أ-٧/١٢ عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين

د أ-٨/١٢ البيان الوزاري بمناسبة الذكرى الأربعين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

خامساً - القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية

٢٩ - خضع هذا البند من جدول الأعمال المعنون "القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية" للنظر أثناء المشاورات الوزارية وكذا في اللجنة الجامعة (انظر UNEP/GCSS.XII/14، المرفق الثاني).

سادساً - مسائل أخرى

تأبين الراحل السيد جون ميشوكي، وزير البيئة والموارد المعدنية في كينيا
٣٠ - وبناء على دعوة من الرئيس، التزم أعضاء المجلس/المنتدى الصمت لمدة دقيقة حداداً على السيد جون ميشوكي، وزير البيئة والموارد المعدنية في كينيا.

سابعاً - اعتماد المحضر

٣١ - اعتمد المجلس/المنتدى محضر أعمال الدورة (UNEP/GCSS.XII/14) في جلسته العامة السادسة المعقودة يوم ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، على أساس مشروع المحضر المعمم من قبل وعلى أن يعهد للمقرر بمهمة وضع المحضر في صيغته النهائية، بمعاونة الأمانة.

ثامناً - اختتام الدورة

٣٢ - وبعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن رئيس المجلس/المنتدى اختتام الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في الساعة ١٩/٢٥ مساء الأربعاء، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢.

المرفق الأول

المقررات التي اتخذها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته
الاستثنائية الثانية عشرة

رقم المقرر	العنوان
د أ-١٢/١	المساءلة والترتيبات المالية والإدارية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يوفر لها البرنامج الأمانة أو يؤدي لها مهام الأمانة
د أ-١٢/٢	تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الإدارة البيئية
د أ-١٢/٣	الحوكمة الدولية لشؤون البيئة
د أ-١٢/٤	العملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات
د أ-١٢/٥	تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات
د أ-١٢/٦	حالة البيئة في العالم
د أ-١٢/٧	عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين
د أ-١٢/٨	البيان الوزاري بمناسبة الذكرى الأربعين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
د أ-١٢/٩	المساءلة والترتيبات المالية والإدارية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يوفر لها البرنامج الأمانة أو يؤدي لها مهام الأمانة

إن مجلس الإدارة،

إذ يكرر تأكيد الفقرة ١٨ من مقرره ٩/٢٦ المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١ كأساس لما سيضطلع به من عمل،

وقد نظر في التقرير المرحلي الذي قدمه المدير التنفيذي عن تنفيذ الفقرة ١٨ من مقرر مجلس الإدارة ٩/٢٦^(١)،

(١) UNEP/GCSS.XII/9.

- ١ - **يلاحظ** ما أحرزه برنامج الأمم المتحدة للبيئة من تقدم وما اتخذ من إجراءات بشأن تنفيذ الفقرة ١٨ من المقرر ٩/٢٦؛
- ٢ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يوافي الدورة السابعة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بتقرير عن التنفيذ الكامل للفقرة ١٨ من مقرر مجلس الإدارة ٩/٢٦، بهدف تدارس كيفية المضي في تعزيز التعاون والتنسيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة؛
- ٣ - **يشدد** على ضرورة إجراء المزيد من المشاورات مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، ومكتب الشؤون القانونية، وجميع الهيئات ذات الصلة، وإدراج مساهماتهم وتعليقاتهم في التقرير المشار إليه في الفقرة ٢ أعلاه، بما في ذلك المعلومات عن الأسس القانونية لقضايا المساءلة والترتيبات المالية والإدارية.
- د أ-٢/١٢: **تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الإدارة البيئية**

إن مجلس الإدارة،

- إذ **يعترف** بدور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحسين التنسيق والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتحقيق قدر أكبر من الانساق في الأنشطة البيئية،
- وإذ **يشير** إلى مقرره ١١/٢٦ المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١، المتعلق بتعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الإدارة البيئية،
- وإذ **يرحب** بما يبذله المدير التنفيذي من جهود، بما في ذلك جهوده كرئيس لفريق الإدارة البيئية، وبجهود أعضاء الفريق، لتعزيز التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة البيئية،
- وإذ **يعرب عن تقديره** للتقرير المرحلي الذي أُعِدَّ بتوجيه من كبار المسؤولين في فريق الإدارة البيئية في اجتماعهم السابع عشر، والذي قدمه المدير التنفيذي^(٢)،
- وإذ **يشيد** بالفريق لما أحرزه من تقدم في تعزيز التنسيق بين الوكالات على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا معينة في مجال البيئة والمستوطنات البشرية،

(٢) UNEP/GCSS.XII/10.

وإذ يرحب، على وجه الخصوص، بمساهمة الفريق في الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، لا سيما في أفريقيا، وقراره مواصلة دعمه لجدول أعمال الأراضي الجافة على نطاق منظومة الأمم المتحدة،

وإذ يعرب عن تقديره لمساهمة الفريق في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بتقريره عن "العمل على إقامة اقتصاد أخضر متوازن وجامع: منظور شامل لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها"، و "النهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة"^(٣)،

١ - يؤيد الجهود المتواصلة التي يبذلها الفريق لإدماج الاعتبارات البيئية في الأنشطة على مستوى البرنامج، والإدارة، والتنفيذ، بالتعاون الوثيق مع مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومع هيئاته الفرعية؛

٢ - يشجع الفريق على مواصلة تعزيز الاتساق في الأنشطة البيئية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إدماج الاعتبارات البيئية في البرامج القطاعية، بواسطة التدابير التالية:

(أ) المساهمة في تنفيذ جدول الأعمال الدولي للتنوع البيولوجي، وبخاصة الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه العاشر^(٤)؛

(ب) إعداد خطة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، للفترة ٢٠١٢-٢٠١٨ بشأن متابعة التقرير عن الأراضي الجافة الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، لا سيما في أفريقيا، لينظر فيها مؤتمر الأطراف المذكور في دورته الحادية عشرة^(٥)؛

٣ - يشجع الفريق أيضاً على مواصلة مشاوراته بشأن النهوض بإطار الاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة، والانتقال نحو نُظُم إدارة الاستدامة البيئية، والحياد المناخي في الأمم المتحدة؛

٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي، بصفته رئيساً للفريق، أن يقدم تقريراً مرحلياً عن عمل الفريق إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته السابعة والعشرين؛

(٣) سوف يُنشر التقريران على الموقع الإلكتروني للفريق www.unemg.org.

(٤) القرار ٢/١٠، المرفق.

(٥) *Global Drylands: A UN system-wide response*.

٥ - يدعو المدير التنفيذي، بصفته رئيساً للفريق، إلى إحالة تقرير مرحلي عن أعمال الفريق إلى الأجهزة الإدارية للمنظمات الأعضاء في الفريق، عن طريق رؤساء تلك المنظمات، لأخذ العلم؛

٦ - يدعو المدير التنفيذي، في سياق وضع مشروع برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، إلى أن يقدم مقترحات بشأن تخصيص الموارد لأنشطة فريق الإدارة البيئية على نحو يعكس عبء العمل الذي تضطلع به أمانة فريق الإدارة البيئية، إلى لجنة الممثلين الدائمين لتنظر فيها.

د أ-٣/١٢: الحوكمة الدولية لشؤون البيئة

إن مجلس الإدارة،

إذ يحيط علماً بمقرره ١/٢٦ المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١ بشأن الإدارة الدولية لشؤون البيئة،

وإذ يحيط علماً أيضاً بأن المدير التنفيذي قام بتنفيذ الإصلاحات الإضافية التي تم تحديدها في مجموعة الخيارات المقدمة إلى مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الحادية عشرة، المعقودة في شباط/فبراير ٢٠١٠، من الفريق الاستشاري المؤلف من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى والمعني بالإدارة الدولية لشؤون البيئة، المنشأ بموجب مقرر مجلس الإدارة ٤/٢٥، المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩^(٦)،

وإذ يحيط علماً أيضاً بالمشاورات الجارية حالياً، في سياق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، وإذ يضع في اعتباره أن الحوكمة الدولية لشؤون البيئة تشكل إحدى المكونات المهمة بوجه خاص في تلك المشاورات،

وإذ يشير إلى الالتزام المنصوص عليه في إعلان نوسا دوا^(٧) الصادر في عام ٢٠١٠ القاضي بتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره السلطة البيئية العالمية الرائدة التي تضع جدول الأعمال البيئي العالمي، وتشجع اتساق تنفيذ البعد البيئي في التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتمثل النصير الرسمي للبيئة العالمية، كما ورد في إعلان نيروبي لعام ١٩٩٧ بشأن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وولايته^(٨)،

(٦) UNEP/GCSS.XI/11، المرفق الثاني.

(٧) المصدر السابق، المرفق الأول، المقرر د أ-١١/٩.

(٨) UNEP/GC.19/34، المرفق الأول، المقرر ١/١٩، المرفق.

١ - **يسلم** بأهمية تعزيز أوجه التآزر، بما في ذلك على المستويين الوطني والإقليمي، بين الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، وذلك دون المساس بالأهداف المحددة الخاصة بها، ويسلم بالولايات المنوطة بكل منها، ويشجع مؤتمرات الأطراف في تلك الاتفاقيات على زيادة تعزيز جهودها في ذلك الصدد، مع مراعاة الخبرات في هذا المجال؛

٢ - **يدعو** المدير التنفيذي أن يضطلع، حسب الاقتضاء، بالمزيد من الأنشطة لتحسين فعالية الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتحسين التعاون بينها، مع مراعاة استقلالية مؤتمرات الأطراف فيها في سلطاتها في اتخاذ قراراتها، وكذلك تحسين التعاون مع استراتيجية الأمم المتحدة بشأن الحد من الكوارث؛

٣ - **يطلب** من المدير التنفيذي أن يستكشف فرص تعزيز أوجه التآزر الأخرى في الوظائف الإدارية لأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأن يقدم المشورة بشأن هذه الفرص إلى الهيئات الإدارية لتلك الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

٤ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يستكشف إمكانيات إبرام أو استكمال إبرام مذكرات تفاهم مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وبخاصة مع الوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية وذلك من أجل تنسيق الجهود التي تبذلها أمانات الأمم المتحدة، وتفاذي التكرار، وتعزيز التعاون والاستفادة من أوجه التآزر في تنفيذ برامج وسياسات تلك الهيئات دعماً للتنمية المستدامة؛

٥ - **وإذ يشير** إلى دعوة الجمعية العامة إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة وإلى الوكالات المتخصصة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف للنظر في دمج خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات في أنشطتها الشاملة، ويهيب بالحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين القادرين على توفير ما يلزم من التمويل والمساعدة التقنية وبناء القدرات أن تفعل ذلك لتحقيق المزيد من التقدم والتنفيذ الكامل لخطة بالي، ويدعو الجمعية العامة إلى استكشاف إمكانية وضع إطار لبناء القدرات على نطاق المنظومة لتنفيذها؛

٦ - **يدعو** الجمعية العامة لاستكشاف إمكانية وضع استراتيجية على مستوى المنظومة بشأن البيئة؛

٧ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يوجه ويرشد المكاتب الإقليمية لتعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والهيئات الأخرى في الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية

وغيرها من الهيئات الإقليمية الأخرى، ولتشجيع التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانات المنظمات الإقليمية للتكامل، وذلك سعياً لتشجيع اتخاذ الإجراءات في إطار البعد البيئي للتنمية المستدامة؛

٨ - يشجع الدول الأعضاء على تقديم تمويل طوعي من خارج الميزانية لتعزيز المكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

د أ-١٢/٤: العملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرره د أ-١١/٨ المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، وإلى الحاجة إلى تكثيف الجهود لزيادة الأولوية السياسية الممنوحة لإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وازدياد الحاجة إلى التمويل المستدام والمستقر والكافي والميسر لجدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات،

وإذ يشير أيضاً إلى أنه طلب في المقرر د أ-١١/٨ إلى المدير التنفيذي أن يطلق، بالتعاون مع الشركاء ذوى الصلة، المبادرات الرامية إلى زيادة الوعي بأهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات باستخدام سبل مختلفة، من بينها وسائل الإعلام والفرص الدولية الرئيسية، مثل الاجتماعات الحكومية الدولية والفعاليات العامة على الصعيدين الوطني والدولي، وإذ يحيط علماً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٦٢/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الذي رحبت الجمعية العامة فيه بالعملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات وأعربت عن تأييدها لتواصل الجهود عبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهدف المضي في هذه المناقشات،

وإذ يشير إلى مقرره ٧/٢٦ المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١، الذي طلب فيه إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً نهائياً إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أثناء دورته الاستثنائية الثانية عشر بشأن تنفيذ المقررين د أ-١١/٨ و ٧/٢٦،

وإذ يقر بأهمية اتباع نهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بغية تعظيم آثارها، لا سيما على المستوى الوطني،

وإذ يشير إلى الأحكام المالية لكل من اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة

عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية ستكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة،

وإذ يشدد على أن الدعم التكنولوجي وبناء القدرات، إلى جانب المساعدة المالية، تدعم التنفيذ الفعال لإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات والالتزامات بموجب الاتفاقيات ذات الصلة،

وقد نظر في التقرير النهائي الذي قدمه المدير التنفيذي عن العملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات^(٩)،

١ - **يرحب** بالعملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات، ويحيط علماً بوثيقتها الختامية وبالتقرير النهائي للمدير التنفيذي؛

٢ - **يحيط علماً** بالموجز الذي قدمه الرؤساء المشاركون عن مناقشات فريق الاتصال المعني بالتمويل والمساعدة التقنية الذي انعقد أثناء الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح العضوية التابع للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١^(١٠)، والذي بحث المشاركون أثناءه الخيارات المحتملة الطويلة الأجل لتمويل النهج الاستراتيجي لإدارة الدولية للمواد الكيميائية، بما في ذلك عناصر النهج المتكامل ذات الصلة بالنهج الاستراتيجي؛

٣ - **يشجع** المشاركين في العمليات الأخرى ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، على أن يأخذوا في الاعتبار النهج الاستراتيجي والتقرير النهائي للمدير التنفيذي، وفقاً للمقتضى؛

٤ - **يسلم** بأن المفاوضات الجارية حول صك ملزم قانوناً بشأن الزئبق، بما في ذلك آليات تمويله، تعدّ عملية موازية لا يجوز للعملية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات تأخيرها أو استباق نتائجها، ويدعو لجنة التفاوض الحكومية الدولية لإعداد صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الزئبق إلى أن تنظر، وفقاً للمقتضى، في الوثيقة الختامية للعملية التشاورية والتقرير النهائي للمدير التنفيذي؛

٥ - **يشجع** الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين ذوى الصلة على أن تأخذ في الاعتبار كلما أمكن، النهج المتكامل، والوثيقة الختامية، والتقرير النهائي للمدير التنفيذي

(٩) UNEP/GCSS.XII/8.

(١٠) UNEP/GCSS.XII/INF/8.

عند الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وغير ذلك من العمليات السياسية الدولية الرفيعة المستوى؛

٦ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يواصل تقديم الدعم للعملية التشاورية، رهنًا بتوافر الموارد من خارج الميزانية، وذلك بهدف المضي في إعداد وثيقة ختامية تستند إلى النهج المتكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛

٧ - **يطلب كذلك** إلى المدير التنفيذي أن يعد مشروع مقترح، آخذًا في الاعتبار الوثيقة الختامية للعملية التشاورية والتقرير النهائي للمدير التنفيذي، وأن يستقي المشورة بشأن هذا المقترح من خلال عملية تشاورية، للنظر فيه واحتمال اتخاذ قرار بشأنه في الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، في عام ٢٠١٢، وفي مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أثناء دورته السابعة والعشرين، التي ستعقد في عام ٢٠١٣؛

٨ - **يطلب أيضاً** إلى المدير التنفيذي، بالتعاون مع الشركاء ذوي الصلة، أن يستمر في عملية زيادة التوعية بأهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وأن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر إلى المشاركين في العمليات والاجتماعات الحكومية الدولية ذات الصلة؛

٩ - **يدعو** الحكومات والأطراف المعنية الأخرى، بما في ذلك عناصر القطاع الخاص، إلى تقديم الدعم المالي والعيني للعملية التشاورية.

د أ-١٢/٥: تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرره ١٢/٢٦ المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١ المتعلق بتعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات،

وإذ يشير كذلك إلى أنه، في ذلك المقرر، طلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم مساهمة إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأن يقدم تقريراً مرحلياً إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثانية عشرة وتقريراً عن نتائج العملية التشاورية إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته السابعة والعشرين،

وقد نظر في التقرير المرحلي المقدم من المدير التنفيذي بشأن تنفيذ مقرر مجلس الإدارة ١٢/٢٦^(١١)،

١ - يلاحظ التقدم الذي أحرزه المدير التنفيذي والأنشطة التي اضطلع بها حتى الآن لتنفيذ مقرر مجلس الإدارة ١٢/٢٦؛

٢ - يلاحظ كذلك اعتماد المقرر ا ب-٢٩/١٠ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل والمقرر ا ر-١٢/٥ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية روتردام والمقرر ا س-٢٧/٥ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية ستكهولم، على التوالي، بشأن تعزيز التعاون والتنسيق بين تلك الاتفاقيات؛

٣ - يكرر طلبه إلى المدير التنفيذي أن يقوم بتيسير ودعم عملية تشاورية شاملة تقودها البلدان وتُعنى بالتحديات والخيارات الخاصة بمواصلة تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات على المدى الطويل؛

٤ - يبحث الحكومات والجهات الأخرى القادرة على المساهمة من أصحاب المصلحة على المساهمة بموارد من خارج الميزانية في العملية المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه؛

٥ - يدعو المشاركين في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى التعريف بأهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لصحة الإنسان وللبيئة.

د أ-١٢/٦: حالة البيئة في العالم

إن مجلس الإدارة،

إذ يتابع وظائفه ومسؤولياته كما هي مبيّنة في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ والولايات اللاحقة التي أنيطت به، من قبيل ما هو منصوص عليه في إعلان نيروبي بشأن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وولايته^(١٢)، وإعلان مالمو الوزاري^(١٣)، الذي يشمل مسؤولية إبقاء حالة البيئة في العالم قيد الاستعراض لضمان إعطاء الأولوية للمشاكل البيئية ذات الأهمية على النطاق الدولي الواسع وإيلائها الاعتبار الملائم والكافي من قِبَل الحكومات وتشجيع الجماعات الدولية العلمية والمهنية الأخرى على المساهمة في تحصيل المعرفة والمعلومات البيئية وتقييمها وتبادلها،

(١١) UNEP/GCSS.XII/11.

(١٢) مقرر مجلس الإدارة ١/١٩ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، المرفق.

(١٣) UNEP/GCSS.VI/9، المرفق الأول.

وإذ يشير إلى مقرراته ١/٢٢، المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣، المتعلق بالإنذار المبكر والتقييم والرصد، و ٦/٢٣، المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، المتعلق بإبقاء حالة البيئة في العالم قيد الاستعراض، و ٢/٢٤ و ٢/٢٥ و ٢/٢٦ المؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ و ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١ على التوالي، والمتعلقة بحالة البيئة في العالم،

وإذ يحيط علماً بالمطبوع المعنون تتبع أثر بيئتنا المتغيرة: من ريو إلى ريو+٢٠ (١٩٩٢-٢٠١٢)، والذي استند على تقرير التقييم الخامس لتوقعات البيئة العالمية والذي يبين كيف تغيرت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في العالم، خلال العشرين سنة التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في سنة ١٩٩٢،

- ١ - يرحب بالتقدم المحرز في إعداد التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية؛
- ٢ - يحيط علماً بالموافقة على موجز التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية الموجه لصانعي السياسات من جانب ممثلي الحكومات في الاجتماع الحكومي الدولي المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بمدينة غوانجو، جمهورية كوريا، وفقاً لمقرر مجلس الإدارة ٢/٢٥؛
- ٣ - يلاحظ مع القلق الشديد التغيرات القاسية التي لحقت بالبيئة، التي تتراوح بين أثر تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وانقراض الأنواع، إلى تدهور الأراضي وتدهور الموارد المائية والمحيطات؛
- ٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي، ومن خلال برنامج العمل، أن يواصل تطوير وتنفيذ استراتيجية تواصل لنشر نتائج التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية؛
- ٥ - يقرر بأن التحول إلى التنمية المستدامة يختلف من بلد إلى آخر، وبأن لا بد من معالجته في إطار مؤسسات إبتكارية محكومة حكماً جيداً ومدارة إدارة فعالة وموجهة نحو تحقيق النتائج وقادرة على تهيئة الظروف المواتية للتغيير؛
- ٦ - يشدد أيضاً على ضرورة أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتوفير معلومات علمية لمساعدة الأطراف وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة في الانتقال إلى التنمية المستدامة؛
- ٧ - يهيب بالحكومات أن تبدي قيادة قوية فردية وجماعية، لتنفيذ سياسات فعالة لرصد البيئة وخدمات النظم الإيكولوجية، وتنظيمها، وإدارتها بطريقة مستدامة، وتحسينها، وأن تواصل التعاون في إطار العمليات المتعددة الأطراف التي تهدف إلى منع وعكس اتجاه تدهور البيئة؛

٨ - يهيب بالحكومات، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجمهور بوجه عام، على العمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات البيئية الأخرى لإدماج المعلومات البيئية القائمة على أسس علمية، بما في ذلك المعلومات المستقاة من التقييمات العالمية والإقليمية والوطنية، في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

٩ - يهيب بالحكومات أن تعكف، خلال الفترة المفضية إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، على تقييم التقدم المحرز والفجوات في تنفيذ الأهداف والسياسات والبرامج الرامية إلى معالجة تدهور البيئة، بما ييسر الاتفاق على سبل المضي قدماً؛

١٠ - يعترف بوجود فجوات في معرفتنا بحالة البيئة، ناتجة عن قلة البيانات والرصد المنتظم، لا سيما في مجالات مثل جودة المياه العذبة ومقدارها، واستنفاد طبقة المياه الجوفية، وخدمات النظم الإيكولوجية، وفقدان الموائل الطبيعية، وتدهور الأراضي، والمواد الكيميائية والنفايات؛

١١ - يهيب بالحكومات والمنظومة المتعددة الأطراف أن تصمم وتنفذ برامج لسد الثغرات في البيانات المشار إليها أعلاه، وفقاً للمقتضى، وبطرق منها بناء القدرات الوطنية والإقليمية ووضع عمليات منتظمة لرصد البيئة رصدًا مستنداً إلى البيانات، والإنذار المبكر على الصعيدين الوطني والمحلي، رهناً بالأولويات والسياسات الوطنية وبتوافر التمويل؛

١٢ - يطلب أيضاً من المدير التنفيذي أن يجعل من أولويات برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في تعزيز قدراتها على جمع وتحليل البيانات والمعلومات ورصد الاتجاهات البيئية، وفقاً لما نصت عليه خطة بآلي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، وعلى إتاحة المعلومات لوضعي السياسات وللجمهور في شكل مصدر مفتوح على غرار الموقع التفاعلي UNEP-Live؛

١٣ - يطلب كذلك من المدير التنفيذي، من خلال برنامج العمل، والعمل مع السلطات البيئية الوطنية والإقليمية، بناء القدرات ودعم نقل التكنولوجيا للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، في إطار خطة بآلي الاستراتيجية لكي تتصدى للتحديات التي تواجه البشرية في الوقت الحاضر والمستقبل:

(أ) بإقامة شراكة مع مراكز الامتياز لدعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من أجل إجراء تقييمات متكاملة على الصعيد الوطني وتقديم دليل مُقنِع لاتخاذ القرارات المستنيرة؛

(ب) بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وهيئات أخرى في جمع مجموعات المعلومات البيئية، ووضع مؤشرات والإبقاء عليها، وللتشجيع على تبادل أفضل الممارسات في مجال الحوكمة البيئية؛

١٤ - يحيط علماً بنتائج اجتماع قمة عين على الأرض الأولى التي عقدت بأبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، من ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وبالتزام حكومة الإمارات العربية المتحدة بتيسير ودعم المبادرات الخاصة الواردة في إعلان قمة عين على الأرض، وبخاصة مبادرة الشبكة العالمية للشبكات؛

١٥ - يوصي بمواصلة السعي إلى تحقيق الاتساق بين المتطلبات الطويلة الأجل لموقع UNEP-Live والمكونات الأخرى لنظم المعلومات المصممة لإجراء التقييمات البيئية وتقاسم البيانات على المستويين العالمي والإقليمي، وبأن ينظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عند الطلب، في الاضطلاع بأنشطة لبناء القدرات بهدف تعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في عملية متابعة مؤتمر قمة عين على الأرض.

د أ-٧/١٢: عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين

إن مجلس الإدارة،

إذ يؤكد الدعوة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١^(١٤) إلى اتخاذ إجراءات لتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج التي تقلل من الإجهاد البيئي وتلبي الاحتياجات الأساسية للبشرية، وإذ يشير إلى أن تغيير الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج يُعد أحد الأهداف الرئيسية، وأحد الشروط الأساسية للتنمية المستدامة، وفقاً لما ورد في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(١٥)،

وإذ يشير إلى مقرره ٦/٢٢ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ بشأن تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، و ٥/٢٦ المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١ بشأن الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين،

وإذ يشير أيضاً إلى الدعوة لتأييد الهدف ٤ من أهداف الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ لاتفاقية التنوع البيولوجي، بما تتضمنه من أهداف آيشي للتنوع البيولوجي^(١٦)، التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في اجتماعه العاشر، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، والتي تنص على أنه بحلول عام ٢٠٢٠ كحد أقصى، تكون

(١٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات) المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٥) تقرير المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، A.03.II.A.1 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١٦) UNEP/CBD/COP/10/27، المرفق، المقرر ٢/١٠.

الحكومات وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة على جميع المستويات قد اتخذت خطوات لتنفيذ خطط أو تكون قد نفذت خططاً من أجل تحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين وتكون قد سيطرت على آثار استخدام الموارد الطبيعية في نطاق الحدود الإيكولوجية المأمونة،

وإذ يشير إلى أن كفاءة استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين هي أمور تشكل جميعها أولوية من الأولويات الست الشاملة للاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣،

وإذ يثني على العمل الذي قام به برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ الدورة الثانية والعشرين لمجلس إدارته في تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين،

وإذ يرحب بالشراكات في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين والمبادرات المشتركة التي طُورت في تعاون وثيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وكيانات الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية الأخرى، مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين،

وإذ يشير إلى إنجازات عملية مراكش المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وهي عملية عالمية لأصحاب مصلحة متعددين أطلقتها حكومات ومبادرات لمجموعات رئيسية، مع دعم قيّم، ونفذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة في جميع المناطق، وأدت دوراً رئيسياً في تقديم مدخلات لإعداد الإطار العشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وهو الإطار الذي وجهت الدعوة إلى إعداده في الفصل الثالث من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والذي نظرت فيه لجنة التنمية المستدامة أثناء دورتها التنفيذية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١،

وإذ يدرك الدعم القيم الذي قدمته الحكومات والمجموعات الرئيسية لعملية مراكش،

وإذ يحيط علماً بأنه في حين أن دورة ٢٠١٠-٢٠١١ للجنة التنمية المستدامة لم تسفر عن اعتماد مقرر عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، فإنها أشارت إلى استعداد المجتمع الدولي لاتخاذ إجراء للإسراع بالتحويل صوب الاستهلاك والإنتاج المستدامين، واستعدادها لوضع إطار السنوات العشرة للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين ودعمها لمواصلة تعزيز عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين،

وإذ يسلّم بأن مواصلة التقدم في تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين تتطلب نهجاً أكثر اتساقاً واستدامة، وتوفير الوسائل والمعلومات وبناء القدرات لتعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين على جميع المستويات،

وإذ يدرك أن الاستهلاك والإنتاج يمثلان عنصراً رئيسياً في النشاط الاقتصادي العالمي والوطني، وأن الترويج للاستهلاك والإنتاج المستدامين استناداً إلى نهج دورة الحياة بما في ذلك كفاءة استخدام الموارد والاستخدام المستدام للموارد ضروري لذلك لتحقيق التنمية المستدامة،

١ - يؤكد من جديد أهمية الاستهلاك والإنتاج المستدامين للولاية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويطلب إلى المدير التنفيذي تعزيز الدعم الذي يقدم لوضع وتنفيذ البرنامج الفرعي المعني بكفاءة استخدام الموارد/الاستهلاك والإنتاج المستدامين الذي يشمل العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الاقتصاد الأخضر ويساهم فيه في سياق التنمية المستدامة واستئصال الفقر؛

٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تركز على تنفيذ خطط الإنتاج والاستهلاك المستدامين على المستوى الوطني؛

٣ - يشجع الحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين على تعزيز الجهود للتحويل إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين وخاصة في القطاعات بالغة التأثير البيئي والاجتماعي، بما في ذلك من خلال المسؤولية البيئية والاجتماعية المؤسسية؛

٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي الاضطلاع بأنشطة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في برامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع مراعاة المسؤوليات المحددة في النص الذي وضعته لجنة التنمية المستدامة خلال دورتها التاسعة عشرة تمثيلاً مع استراتيجية البرنامج المتوسطة الأجل وفي حدود الموارد المتاحة؛

٥ - يدعو المدير التنفيذي، بالتعاون مع الدول الأعضاء، إلى الاستفادة من قاعدة المعارف العلمية والسياساتية والآليات الدولية ذات الصلة المتعلقة بالسياسة العامة والعلم، بما في ذلك فريق الموارد الدولي؛

٦ - يدعو الحكومات إلى توفير الدعم لاعتماد إطار السنوات العشرة للبرامج المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين على النحو الذي وضعه الفريق العامل المعني التابع للدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة^(١٧)؛

(١٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الملحق رقم ٢٩ (E/2011/29)، الفصل الثاني، الفرع هاء.

٧ - يطلب إلى المدير التنفيذي تقديم تقرير عن برنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في ضوء نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن تنفيذ المقرر الحالي إلى مجلس الإدارة في دورته السابعة والعشرين عام ٢٠١٣.

د أ-٨/١٢: بيان وزاري بمناسبة الذكرى الأربعين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

إن مجلس الإدارة،

يعتمد البيان التالي:

١ - نحن، الوزراء ورؤساء الوفود للمنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقد اجتمعنا في نيروبي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢ للدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمنتدى البيئي والوزاري العالمي، احتفالاً بالذكرى الأربعين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في عام ١٩٧٢.

٢ - نهني برنامج الأمم المتحدة للبيئة على نجاحاته وعلى مشاريعه الفعالة، فضلاً عن التقدم الذي تم إحرازه في غضون السنوات الأربعين الماضية، بما في ذلك إبرام اتفاقات مهمة بيئية متعددة أطراف، وتطوير قوانين وسياسات بيئية واستنتاجات التقييمات العلمية الرئيسية والتوعية الأكثر أهمية بشأن القضايا البيئية على جميع المستويات.

٣ - ونذكر مجدداً بالتزامنا بتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره السلطة البيئية العالمية الرائدة التي تضع جدول الأعمال البيئي العالمي، وتشجع على اتساق تنفيذ البعد البيئي في التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتقوم بدور النصير الرسمي للبيئة العالمية، كما ورد في إعلان نيروبي لعام ١٩٩٧ بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤ - ونذكر أننا نعتمد على النظم والموارد الطبيعية في بقائنا ومع ذلك، بالرغم من النجاحات التي حققها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يساورنا بالغ القلق إزاء استمرار التدهور البيئي، الذي يشكل تهديداً للنظم والموارد الطبيعية التي نعتمد عليها في حياتنا.

٥ - ونقدر ملخص تقرير التقييم الخامس لتوقعات البيئة العالمية الموجه لصناع السياسات بوصفه تجميعاً مهماً لمعلومات علمية عن البيئة لصناع السياسات ومتخذي القرارات في مجالات المياه العذبة، والتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والأراضي، والمواد الكيميائية والنفايات، والطاقة والمحيطات والبحار.

٦ - ولهذا سنواصل تعزيز إجراءاتنا من أجل عكس اتجاه التدهور البيئي، والترويج لاتباع نهج كلي إزاء التنمية المستدامة والمساهمة في حفظ الموارد والنظم الإيكولوجية الأساسية التي تعتمد عليها اقتصاداتنا ومجتمعاتنا.

٧ - ونرحب بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المرتقب في حزيران/يونيه ٢٠١٢ باعتباره فرصة فريدة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في سياق التنمية المستدامة ونلتزم بالعمل على إنجاح المؤتمر.

المرفق الثاني

موجز الرئيس للمناقشات التي أجراها الوزراء ورؤساء الوفود خلال الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

- ١ - يعدّ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي المنتدى الرفيع المستوى للسياسات البيئية في الأمم المتحدة. ويجمع المجلس/المنتدى وزراء البيئة في العالم لاستعراض القضايا السياسية الهامة والناشئة في مجال البيئة.
- ٢ - ويقدم المجلس/المنتدى المشورة السياسية والتوجيه الواسعي النطاق بغية تحقيق عدد من الأهداف، من بينها النهوض بالتعاون الدولي في ميدان البيئة.
- ٣ - وقد عُقدت الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمجلس/المنتدى في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢ في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وتركزت المشاورات الوزارية خلال الدورة الاستثنائية الثانية عشرة على المسائل الناشئة المتعلقة بالسياسات في إطار الموضوع العام "جدول الأعمال البيئي في العالم المتغير: من ستكهولم (١٩٧٢) إلى ريو (٢٠١٢)". ووفرت الدورة أيضاً فرصة للاحتفال بالذكرى الأربعين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- ٤ - وشملت الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمجلس/المنتدى ما يلي:
 - (أ) ندوة رفيعة المستوى تحت عنوان "التغير البيئي والاستجابات العالمية في عام ٢٠١٢"؛
 - (ب) مناقشات وزارية موازية في إطار اجتماعات موائد مستديرة تناولت موضوع الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛
 - (ج) مناقشات وزارية موازية في إطار اجتماعات موائد مستديرة تناولت موضوع الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة؛
 - (د) مناقشة بشأن "مؤتمر ريو+٢٠ وما بعده: مواجهة التحديات".
- ٥ - وعلاوة على ذلك، شهدت الدورة الثانية عشرة للمجلس/المنتدى ما يلي:
 - (أ) حوار مع المديرين التنفيذيين السابقين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تحت عنوان "١٩٧٢-٢٠١٢: استعراض لتطور السياسات البيئية العالمية والبنية المؤسسية"؛
 - (ب) حوار مع أمانة وأعضاء مكتب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

(ج) مناقشة لتقرير الفريق الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام والمعني بالاستدامة العالمية، المعنون ”المناعة للإنسان والكوكب معا: أفضل خيار للمستقبل“.

٦ - واستُعين خلال المناقشات بثلاث ورقات تم إعدادها كوحدات معلومات أساسية للمشاركين، وبموجز لصناع السياسات استقي من تقرير التقييم الخامس لتوقعات البيئة العالمية، وبالوثيقة الختامية للدورة الثالثة عشرة للمنتدى العالمي للمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة.

٧ - ويحدد موجز الرئيس هذا بعضاً من أهم التحديات والفرص التي ناقشها الوزراء وسائر رؤساء الوفود والمتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة القادم للتنمية المستدامة.

٨ - ويقدم الموجز صورة للحوار التفاعلي الذي جرى بين الوزراء وسائر رؤساء الوفود ممن حضروا الدورة الثانية عشرة للمجلس/المنتدى، كما يعكس الأفكار المقدمة التي جرت مناقشتها بدلاً من تقديم صورة توافقية لآراء المشاركين، وبالتالي لا يمكن اعتباره نصاً تم التفاوض عليه.

أولاً - الموضوع العام: جدول الأعمال البيئي في عالم متغير: من ستكهولم (١٩٧٢) إلى ريو (٢٠١٢)

ألف - تغير البيئة والاستجابات العالمية

٩ - وفرت الجلسة الأولى من المشاورات الوزارية التي دارت تحت عنوان ”تغير البيئة والاستجابات العالمية في عام ٢٠١٢“، فرصة لإجراء حوار منظم وللتمعن في الحالة الراهنة للبيئة بالنظر إلى الأهداف المتفق عليها دولياً، ومقاييس التنمية المستدامة، والمقترحات الأولية العملية المنحى التي ستستتير بها الجلسات التالية بشأن موضوعي ”الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر“ و ”الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة“.

١٠ - وفي الملاحظات الافتتاحية، تم إعلام الوزراء ووفودهم بأن جميع الأدلة تشير إلى استمرار تدهور البيئة، بما في ذلك نسبة خسارة غير مسبوقة للتنوع البيولوجي، وأن غازات الاحتباس الحراري لا تزال الخطر الأكبر الذي يتهدد التنمية المستدامة. ولكي يكتب النجاح لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يتعين عليه أن يركز على المسائل ذات الأولوية في أكثرية القطاعات الرئيسية، ومنها المياه والزراعة والطاقة، وأن يتمخض عن اتفاق على خطوات مستقبلية محددة بشأن السياسات اللازمة.

١١ - ثم استمعت الوفود إلى عرض عن أهم النتائج والتوصيات المعروضة في موجز صناع السياسات من تقرير التقييم الخامس لتوقعات البيئة العالمية، الذي أصدر كتمهيد لصدور التقرير الكامل. وينطوي الموجز الذي تم التفاوض عليه وإقراره من قبل الحكومات الحاضرة في اجتماع عُقد في جمهورية كوريا بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، على تحذير من استمرار تدهور البيئة العالمية، كما يشير إلى أن الأهداف المتفق عليها دولياً لم تتحقق إلا بصورة جزئية. ويدعو التقرير إلى وضع سياسات تركز على المحركات الرئيسية لتغير البيئة بدلاً من التركيز حصراً على الحد من الضغوط أو الأعراض البيئية.

١٢ - وتشمل التوصيات الواردة في الموجز استخدام بيانات حديثة ودقيقة للاستئارة بها في صنع القرار؛ والتراجع عن السياسات التي تسفر عن نتائج غير مستدامة؛ وإيجاد حوافز للنهوض بالممارسات المستدامة؛ واتخاذ الحكومات لإجراءات تعاونية عاجلة تهدف إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً؛ وتعزيز الوصول إلى المعلومات؛ وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص وسائر الأطراف الفاعلة ذات الصلة في عملية وضع السياسات. ويتضمن الموجز أيضاً أمثلة للسياسات والممارسات التي يمكن تعزيزها في جميع المناطق بهدف مساعدة البلدان في تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً.

”لا يمكن التحكم بما يتعدى قياسه، وثمة حاجة لبيانات وتقييمات متسقة ومتسلسلة زمنياً“.

١٣ - وخلال المناقشة التي أجراها الفريق بعد العرض والتي رمت إلى توسيع نطاق تلك العروض والربط بين ما تحتوي عليه من الرسائل وبين المؤتمر القادم للتنمية المستدامة، تمت معالجة مسائل عدة، كسد ثغرة البيانات وتحسين الوصول إلى المعلومات، وأهم المتطلبات الداعمة لوضع أهداف بيئية أكثر فعالية، وكيف يمكن تكييف النموذج الحالي للنمو الاقتصادي بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة.

١٤ - واقترح المشاركون في الفريق الاستدامة كقيمة اجتماعية، وأشاروا إلى أن الديمقراطية شرط لازم للتنمية المستدامة، ودعوا إلى اعتماد نهج للاقتصاد الأخضر يتسم بشموليته. وفيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات، رأى المشاركون أن توافر البيانات وإمكانية الحصول عليها يشكلان عاملاً أساسياً في صنع القرار وتحديد الأولويات، لكنهم أشاروا إلى أن المعلومات تتبعثر حالياً بين طائفة واسعة من المصادر. وثمة حاجة بالتالي إلى التعاون المؤسسي لسدّ ثغرة البيانات وتقاسم المعلومات باستخدام أحدث التكنولوجيات والأدوات والنظم. ومن بين تلك الأدوات خدمة المعلومات العالمية العامة المسماة ”عين على الأرض“ التي أطلقت في أبو ظبي في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، والتي ترمي إلى إنشاء مصدر

عالمي دينامي للمعلومات من خلال إدماج مصادر البيانات المتفرقة، ويتوفر الدعم لهذه الخدمة من خلال شبكة للشبكات. وجرى تشجيع المؤسسات الدولية والوطنية والقطاع الخاص على الانضمام إلى هذه الخدمة الجديدة.

١٥ - وأشير أيضاً إلى ضرورة توليد البيانات على نحو شفاف وفي المواعيد المناسبة، وإتاحتها لمن يحتاجون إليها أكثر الحاجة. ويمكن لمؤتمر التنمية المستدامة أن يوفر الدعم لهذه العملية من خلال الاتفاق على تعزيز بناء القدرات وتكثيفها بصور شتى، من بينها التعميم الواسع النطاق لأفضل الممارسات ومساعدة البلدان على تنفيذها. بيد أنه ينبغي ألا تقتصر جهود بناء القدرات على معالجة المسائل العالمية والوطنية، بل أن تطال أيضاً السياقات والخصائص المحلية. وينبغي أن يتمخض المؤتمر عن دعوة لزيادة الاستثمارات في مجالات التعليم والبحث وتوليد المعارف.

باء - الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

١ - النقاط الرئيسية

١٦ - يوفر مؤتمر الأمم المتحدة القادم للتنمية المستدامة فرصة لن تتكرر في جيلنا هذا للنقاش وللخروج بوثيقة ختامية عملية المنحى بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

١٧ - ويعتبر الاقتصاد الأخضر سبيلاً أو أداة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل الكريم من خلال زيادة كفاءة الموارد، وتوفير الدعم للتحويل إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتيسير عملية التنمية المقترنة بخفض انبعاثات الكربون. ويجب أن يتم تكييف هذه الجهود بحيث تماشي الظروف الوطنية والمحلية الخاصة.

١٨ - ويواجه الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر تحديات متنوعة وعديدة، لا سيما في البلدان النامية. بيد أن هناك الكثير من الفرص الكامنة التي تتيح إدماج الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية المستدامة من خلال اتباع نهج الاقتصاد الأخضر.

١٩ - إن إعمال هذه الفرص والتغلب على التحديات يتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة، وتصميم مبادرات تلائم الوضع المحلي، وتوفير الدعم الدولي للبلدان النامية في مجالات التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات. والأهم من ذلك أن على الاقتصاد الأخضر أن يكون نصيراً للفقراء وأن يتسم بالشمولية والعدالة الاجتماعية، وأن يعود بالنفع على جميع سكان هذا الكوكب.

٢ - التحديات

٢٠ - يتمثل التحدي الأول والأهم الذي تواجهه الحكومات والمجموعات الرئيسية وسائر أصحاب المصلحة في تحسين فهمها لنهج الاقتصاد الأخضر الرامي إلى تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وهناك أيضاً مبعث للقلق حيال انفلات السوق وتحكم القطاع الخاص في الموارد الطبيعية، أو خطر تطبيق الحماية التجارية باسم الاقتصاد الأخضر. وإذا لم تتم معالجة هذه الشواغل أو تمت معالجتها على نحو غير مرضٍ، فإن ذلك سيحول دون اعتماد النهج المذكور. وينبغي بذل المزيد من الجهود لتشجيع الحوار المفتوح بين الحكومات والمجموعات الرئيسية وسائر أصحاب المصلحة خارج الحلقات البيئية، في الفترة التي تسبق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وما بعده. ويشمل ذلك المزيد من التوعية للجمهور العريض ووضع التعاريف وتقديم الأمثلة وأفضل الممارسات على الصعيد المحلي بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٢١ - وهناك الكثير من البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، التي تبدي اهتمامها بتطبيق نهج الاقتصاد الأخضر والتزامها بتطبيقه، ممن تواجه تحديات كبيرة تشمل الافتقار إلى الموارد المالية للاستثمار في عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وعدم الحصول على التكنولوجيا الملائمة والمعقولة السعر، وتعذر الوصول إلى الأسواق الخارجية لبيع منتجاتها غير المضرة بالبيئة، لا سيما البلدان غير الساحلية والبلدان الجبلية، والافتقار إلى القدرات المؤسسية.

٢٢ - وعلى صعيد السياسات، يتمثل التحدي الأهم في توفير الحكومات لفرص متكافئة من خلال وضع الأطر التنظيمية الملائمة والموثوقة، وإصلاح السياسات المالية، ومنها الإعانات والضرائب، وتنشيط الاستثمارات الخضراء. بيد أن توفير هذه الشروط ليس سهلاً، إذ أن هناك مصالح خاصة وضخمة تستفيد من إبقاء الوضع على ما هو عليه. وإذا لم تتوفر الإرادة السياسية الكافية، فلن يكتب البقاء للجهود الرامية إلى تحقيق الاقتصاد الأخضر في مواجهة تلك المصالح. وفي هذه الحالة، سيتواصل تدفق كمية ضخمة من الموارد لتستخدم على نحو غير كفؤ وغير عادل وغير مستدام، مما سيققل من الموارد المتاحة للحد من الفقر والتعليم والصحة.

”المسألة ليست ما إذا كان في وسعنا تحمل تكلفة الاقتصاد الأخضر، بل هل في وسعنا تحمل تكلفة عدم وجوده“.

٢٣ - ويتمثل التحدي السياسي الآخر في كفالة التحول إلى الاقتصاد الأخضر على نحو عادل ومنصف وشامل من الناحية الاجتماعية. ومن الضروري أن يشمل ذلك تحولاً في البنية الاقتصادية، مما سيفرز أطرافاً رابحة وأطرافاً خاسرة. وفي حال الافتقار إلى سياسات عمل

استباقية وإلى الحماية الاجتماعية، فستكون هناك مقاومة قوية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، والأهم من ذلك أن هذا الأمر سيتعارض مع أحد الأهداف الرئيسية لتخضير الاقتصاد، ألا وهو تحسين رفاه الإنسان والعدالة الاجتماعية.

٢٤ - بيد أن من الواجب التغلب على هذه التحديات التي تعيق تنفيذ نهج الاقتصاد الأخضر كي يتسنى التصدي للتحديات التنموية والبيئية الأكثر ضخامة، ومنها استمرار الفقر، والأمن الغذائي، ومعدلات البطالة المرتفعة، وسوء نوعية الوظائف، والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية وتغير المناخ وآثاره على البلدان النامية.

٣ - الفرص

٢٥ - من المتوقع أن يعود الاقتصاد الأخضر بالنفع، لا من الناحية البيئية فحسب، بل من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية أيضاً. فقد تبين، على سبيل المثال، أن الاستثمار في الطاقة المتجددة وفي تخضير قطاع البناء قد يخلق فرص عمل جديدة وأسواقاً جديدة، ويحسن المنافع الصحية، ويحدّ من أخطار تغير المناخ وآثاره في آن معا، كما أن لتحسين النظم الإيكولوجية وأمن الطاقة والزراعة المستدامة أهميتها أيضاً، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالحد من الفقر في البلدان النامية. ويمكن للكثير من الأنشطة التي تجري في إطار الاقتصاد الأخضر أن توفر فرصاً جديدة للمرأة كي تصبح طرفاً فاعلاً رئيسياً في الاقتصادات المحلية، لا سيما في قطاعات الطاقة وإدارة الأراضي والمياه.

٢٦ - وثمة فرصة محددة يمكن أن يوفرها نهج الاقتصاد الأخضر، وهي دعم التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين. فمن خلال التشجيع على إعادة توجيه الاستثمارات إلى الأنشطة ذات الصلة، يساعد نهج الاقتصاد الأخضر على تعزيز دوافع هذا التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين، إذ لا يقدم تعليلاً بيئياً لهذا الأمر فحسب، بل يقدم تعليلاً اجتماعياً واقتصادياً أيضاً.

”ما نحتاج إليه هو الإرادة السياسية للعمل، وللعمل الآن“.

٢٧ - تعتبر إعادة توجيه الاستثمارات أمراً ممكناً. وهناك ثلاثة أمثلة على الصعيد الوطني لجمع الضرائب البيئية والضرائب على الموارد الطبيعية، وإصلاح سياسات الإعانات والضرائب بهدف كفالة استخدام الإيرادات المجموعة لتمويل المبادرات الخضراء والمستدامة، وإعادة توجيه الأموال العامة إلى الاستثمارات البيئية في شكل قروض واعتمادات. وثمة تجارب أيضاً لمبادلة الدين بإنفاق بيئي واستخدام عمليات الشراء العام كحوافز لانتقال القطاع الخاص إلى الاقتصاد الأخضر.

٢٨ - وسيوفر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فرصة تاريخية تتيح لجميع أصحاب المصلحة تعزيز الحوكمة على الصعيدين الوطني والدولي، ووضع أهداف مشتركة واتخاذ إجراءات جماعية. وتعد مشاركة الأطراف الفعالة الرئيسية وتنسيق العمل بمثابة عناصر هامة تكفل شمولية الاقتصاد الأخضر والتزام الحكومات به على جميع مستوياتها، وكذا المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويضاف إلى ذلك أن المناقشات بشأن خرائط طريق الاقتصاد الأخضر، والاستراتيجيات الوطنية للاقتصاد الأخضر، وأهداف التنمية المستدامة، وإنشاء منبر لتبادل المعارف، ووضع إطار مؤسسي ومجموعة التزامات، تعد جميعها عناصر هامة في المرحلة التي تسبق انعقاد المؤتمر. وتتيح الأنشطة وعمليات التشاور هذه المجال لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بریتون وودز وسائر المنظمات، لاستكشاف طرائق جديدة للعمل معا.

٤ - النقاط الرئيسية

٢٩ - يعدّ الاقتصاد الأخضر سبيلاً إلى تحقيق التنمية العادلة والمنصفة والمستدامة للقضاء على الفقر. بيد أن نجاح الاقتصاد الأخضر في تحقيق ما هو مرجو منه يتطلب تقيده بمبادئ ريو وغيرها من المفاهيم الهامة، ومنها العدالة الاجتماعية والبيئية بين البلدان وداخلها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يمتلك كل بلد نماذجه الخاصة للاقتصاد الأخضر التي تلائم تطلعاته التنموية الوطنية والمحلية، وأولوياته، وظروفه، والمرحلة التي بلغها في التنمية التكنولوجية.

٣٠ - ويتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المقام الأول وجود عملية تشاركية تمكّن جميع أصحاب المصلحة، أي الحكومات الوطنية والمحلية والأعمال والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية وصغار المنتجين الزراعيين والنساء والشباب، من المشاركة على نحو كامل في وضع الأهداف والغايات، وفي تحديد السياسات والأدوات، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتعد المجموعات وأصحاب المصلحة الرئيسيين، لا سيما النساء والشباب، ثروة تستخدم في تهيئة الشروط التمكينية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

”لكي يكتب لنا النجاح في إطار الاقتصاد الأخضر، سنحتاج إلى رؤوس خضراء (للأفكار) وقلوب خضراء (لالتزام) وأيدي خضراء (للعمل)“.

٣١ - وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة لاستراتيجيات وسياسات تتسم بشموليتها وتنفذ على نطاق جميع الوكالات الحكومية. ومن المهم التركيز على إزالة الحواجز التي تعيق الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، والتوفيق بين السياسات والميزانيات والاستثمارات القائمة في جميع القطاعات.

٣٢ - وعلى المجتمع الدولي أن يوفر الدعم للبلدان النامية إبان انتقالها إلى الاقتصاد الأخضر. وتتجلى الحاجة للدعم في مجال الموارد المالية والتكنولوجيا النظيفية وتوعية الجمهور، وبناء السلام، وبناء القدرات. بما فيها التدريب لاكتساب المهارات، وإنشاء الأطر المؤسسية والتنظيمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقاوم الحمائية التجارية والمشروطة المقتّعة المصاحبة للمساعدة الإنمائية في شكل تدابير اقتصادية خضراء. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر الدعم للوصول إلى الأسواق، والسماح بزيادة حجم السلع والخدمات الخضراء. وفيما يتعلق بالتكنولوجيا فإن من المهم الإقرار بدور المعارف والتقانة الأصلية، ومنها المعارف والتقانة المستخدمة في المجتمعات المحلية الجبلية والزراعية، وكذلك دور الثقافة والأخلاقيات في تعزيز السلوك المستدام.

٣٣ - ولبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دور هام في توفير الدعم الدولي الذي تحتاجه البلدان النامية بسبل منها تبادل الدروس المستخلصة والمعارف وأفضل الممارسات والنماذج العملية للاقتصاد الأخضر في مختلف القطاعات ومستويات المجتمع. أما المجال الرئيسي الآخر للدعم فيتمثل في تيسير وضع الأهداف بالاستناد إلى الالتزامات الدولية القائمة، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية، كما ينبغي إدماج الغايات المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ويشمل ذلك العمل للتوصل إلى قياس الرفاه والتقدم والازدهار على نحو أفضل يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي ويشمل ركائز الاستدامة الثلاث.

”يجب علينا التحقق من أن المستقبل الذي ننشده هو المستقبل الذي سنحصل عليه“.

٣٤ - ويجب أن يكون مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حدثاً باعثاً على الأمل والعمل، وليس مجرد بيان للتطلعات. وينبغي أن يتسم بالجرأة وأن يتمخض عن إطار عمل قوي يتضمن أهدافاً قابلة للقياس ومؤشرات، وأن يوفر الركيزة لنهج قابل للتكيف ويتسم بالمرونة وقابلية التعديل، يتوخى منه تحقيق الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

جيم - الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

١ - النقاط الرئيسية المطروحة

٣٥ - أقرّ الحاضرون بمساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحقيق التنمية المستدامة، بيد أنهم أبدوا دعماً عارماً للرأي القائل بضرورة إجراء تغييرات عاجلة على النظام الحالي للحكومة البيئية الدولية. فقد اتسمت عمليات الإصلاح التدريجي بالبطء الشديد، ولم تتناول

طبيعة القضايا البيئية التي يواجهها العالم أو شدتها، لكن الأسئلة بشأن البنية التي سيتخذها نظام الحوكمة البيئية بعد إصلاحه لا تزال مطروحة.

٣٦ - لقد عولج موضوع التنمية المستدامة على نحو غير مناسب منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ١٩٩٢. وقد تم اعتماد الكثير من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ووضعت برامج كثيرة، بيد أن الموارد المالية غير متوفرة، وكذلك آليات الرصد والاستعراض اللازمة لدعم التنفيذ.

٣٧ - ولقي تعزيز العنصر البيئي من الإطار المؤسسي دعماً كبيراً من الوزراء وسائر رؤساء الوفود. وأعرب الكثير منهم عن دعمهم لإنشاء وكالة مختصة بالبيئة. وأعرب آخرون عن دعمهم لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لكنهم رأوا أن تغيير البرنامج ليصبح وكالة متخصصة قد يضعفه.

٣٨ - وكان هناك اتفاق عام على أن "الوقت ليس في صالحنا". ويجب أن يتمخض مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن إجراء سريع وفوري يتيح التصدي للأزمة البيئية الحالية. وشدد المتحدثون على ضرورة اتخاذ قرار واضح بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة والحوكمة البيئية الدولية.

٢ - التحديات

"ثمة حاجة ماسة لبعض التنظيم في مجال الحوكمة البيئية الدولية".

٣٩ - يتسم نظام الحوكمة البيئية الدولية الحالي بالتشتت والضعف وعدم الاتساق. وهو يفتقر أيضاً إلى القيادة ويتسم بالاستخدام غير الكفؤ للموارد. وفي عالم تشح فيه الموارد، ينبغي للبنية البيئية المعززة أن تجمع بين مصادر مختلفة للتمويل. وثمة حاجة عاجلة لإقامة صلة أكثر قوة بين السياسات البيئية الدولية والتمويل البيئي العالمي.

٤٠ - وكان هناك اتفاق على ضرورة تعزيز الحوكمة المستدامة، لكن الشك كان يخامر المشاركين بشأن الطريقة المثلى التي يمكن من خلالها إدماج الركائز الثلاث والموازنة بينها، كما أعربوا عن اهتمامهم بضرورة تعزيز كل من ركائز التنمية المستدامة الثلاث على قدم المساواة.

٣ - الفرص

"لا تسنح الفرصة إلا مرة في كل حين. واليوم نجد أن ما لدينا أقل بكثير مما نحتاجه".

٤١ - ينبغي لعملية إصلاح النظام أن تعالج مواطن القصور، ويمكن أن تشمل ما يلي: إنشاء منظمة رئيسية ذات عضوية عالمية؛ تحسين الصلة بين العلم والسياسات؛ توفير التوجيه للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والتنسيق بينها؛ تعزيز التآزر بين مجموعات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف سعياً لزيادة فعاليتها وكفاءتها؛ وضع استراتيجية للبيئة على نطاق منظومة الأمم المتحدة تحدد الأولويات، وتقرر تقسيم العمل، والأدوار التي تؤديها الأطراف الفاعلة وترتبط بين الاستثمارات الخاصة والسياسات العامة، والربط بين هذين المجالين. كذلك فإن وضع نظام للأنشطة المقررة لتمويل مؤسسة الحوكمة البيئية الدولية الرئيسية سيزيد من الحجم الإجمالي للموارد المتاحة.

٤٢ - وتتيح علاقات التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف فرصة للتوصل إلى استخدام أكثر كفاءة للموارد، ومعالجة القضايا البيئية بفعالية أكبر على الصعيدين الوطني والدولي وفي الميدان، وغير ذلك من أمور. وعلاوة على السعي للاقتصاد في النفقات الإدارية، ينبغي للحكومات أن تبحث أيضاً عن فرص التآزر البرنامجي التي قد تعود بمنافع أكبر. ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بعد تعزيزه، أن يركز على توفير الدعم لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على المستوى الوطني، من خلال عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأن يساعد الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في الحصول على التمويل من مرفق البيئة العالمية، وأن يمكن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وغيرها من استخدام آليات بناء القدرات من خلال المنبر الحكومي الدولي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، بعد إنشائه، بما يخدم الأطراف فيها.

٤٣ - ويمثل مؤتمر التنمية المستدامة فرصة فريدة لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال بناء القدرات على نحو أفضل وتوفير التمويل المتواصل. ويتمثل أحد التدابير الهامة الرامية إلى ضمان التمويل الكافي والمعروف مسبقاً والمتسق في إقامة صلة أكثر متانة بين عملية صنع السياسات البيئية العالمية والتمويل.

٤٤ - وتشارك السلطات المحلية مشاركة وثيقة في معالجة القضايا ذات الصلة بالتنمية المستدامة. وبالتالي فإن تعزيز مشاركتها في عملية صنع السياسات العالمية وتنفيذ القرارات الدولية على المستوى المحلي قد يسفر بالتالي عن تعزيز التنمية المستدامة بصورة كبيرة.

٤٥ - ومن الممكن السعي إلى إدراج حقوق الإنسان وتوطيد مبادئ العدالة في الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة من خلال تعيين أمين لمظالم الأجيال القادمة على المستويين الدولي والوطني، وتزويده بالموارد اللازمة لأداء هذا الدور.

٤٦ - وثمة حاجة لتحسين مشاركة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين في عمليات اتخاذ القرارات والتنفيذ الوطني، سعياً لتحسين المساءلة والشفافية، باعتبارهما قضية رئيسية من قضايا التنمية المستدامة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال صك عالمي لتنفيذ المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ومن خلال إصلاح الحوكمة في الهيئات القائمة.

٤ - النقاط الرئيسية

”حان وقت العمل“.

- ٤٧ - سلط أحد المقترحات الضوء على ضرورة أن يتخذ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قراراً بشأن الحوكمة البيئية الدولية والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.
- ٤٨ - ومن الضروري إنشاء نظام معزز للحوكمة البيئية الدولية على وجه السرعة، وتزويده بولاية قوية ومنحه سمعة سياسية، بحيث يكون قادراً على القيام بوظائفه الرئيسية اللازمة لمعالجة التحديات البيئية التي يواجهها العالم اليوم.
- ٤٩ - وللحفاظ على البيئة من أجل الأجيال الحالية والقادمة، سيكون من الضروري تجاوز المصالح الوطنية واختيار ما هو أفضل للمجتمع العالمي.

ثانياً - مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وما بعده: مواجهة التحديات

النقاط الرئيسية

- ٥٠ - ترتبط الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة فيما بينها كما لو أنها بنية لولبية ثلاثية الأبعاد، وتعد البيئة صلة مدججة أساسية. ولا بد للتنمية المستدامة من أن تدمج الركائز الثلاث في جدول أعمال واحد ترتبط فيه بروابط قوية لا تنقطع.
- ٥١ - ولا يمكن لوزراء البيئة وحدهم أن ينفذوا جدول أعمال التنمية المستدامة. وثمة حاجة ماسة إلى التحاور مع وزارات المالية والتخطيط والتنمية، وإقناعها بأن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب اقتصاداً أخضر شاملاً.
- ٥٢ - وسيتمخض الانتقال السلس إلى الاقتصاد الأخضر عن تنمية ذكية تشتمل على ضمانات لحماية المجتمعات المحلية الضعيفة وتكفل نمواً شاملاً من الناحية الاجتماعية.
- ٥٣ - ولا بد لمقياس ثروتنا الجماعي من أن يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي ليأخذ في الاعتبار البعدين البيئي والاجتماعي، وليحقق فهماً أكثر دقة لما يعنيه رفاه الإنسان.

٥٤ - وينبغي للبنية التحتية المؤسسية الجديدة أن تقوم على الاحتياجات الوظيفية. ولا بد لنا من أن نعيد النظر في دور المجتمع المدني. وعلينا أن نتخلى عن أفكارنا التقليدية وأن نشرك القطاع الخاص في عمليات صنع القرار.

٥٥ - ولا بد من تقوية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بطرائق عدة، من بينها العضوية العالمية والتمويل المستدام.

٥٦ - وعلينا أن نعمل في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على إزالة "الأقواس المعقوفة" التي تطوق أفكارنا، كي تتسنى لنا الاستفادة من الفرص المتاحة للمضي قدماً في تحقيق التنمية المستدامة على كوكب الأرض ولجميع الشعوب على نحو عادل.

٥٧ - إن عالمنا اليوم مختلف تماماً عن العالم في عام ١٩٩٢. فتكنولوجيا الترابط الجديدة تتيح لنا استقاء المعرفة والاستفادة مما يجول في مخيلة مجموعة أكثر اتساعاً وأوسع نطاقاً من الأطراف الفاعلة. وخلال المؤتمر، لا بد للحكومات من أن تلتزم بترسيخ المساءلة بطرائق عدة، من بينها إنشاء آليات رصد محددة كنظام للإنذار المبكر ينبّهنا إلى المشاكل المتعلقة بالتنفيذ. ويتعين أيضاً أن تكون عملية صنع القرار أكثر شفافية.

